س: إذاً أنت تعتقد أن العمليات الانتحارية التي أعقبت الاجتياح هي التي عرقلت لجنة التحقيق الدولية؟

ج: حتى لا أفهم على غير ما أقصد، أسارع لتثبيت حقيقة أن إسرائيل، وبدعم جهات دولية مؤثرة، عرقلت عمل مجلس الأمن الدولي، ولكن هناك أسباباً أخرى تدعوني أيضاً للسؤال: لماذا ضاعت هذه الفرصة، ومن ساهم في ضياعها من جانبنا؟

والجواب على ذلك أن لسان حال إسرائيل هو أن ما يحدث عندنا أيضاً جرائم قتل للمدنيين، فلماذا لا يأتي العالم ليرى ما عندنا أيضاً، كما يرى ما عندهم!!

س: هل تعتقد أننا هُزمنا نتيجة هذا الاجتياح؟

ج: نعم هزمنا بلا شك. بدليل أننا الآن في رام الله المحتلة، وقد تأتي الدبابات الإسرائيلية الآن عندنا هنا، ولا أحد يردها. وعناصر جهاز الشرطة الفلسطينية نتيجة ما لحق به من دمار واعتقالات اختفوا تماماً، أي ثمة استباحة كاملة لمدننا وأراضينا وسيادتنا.

إن أردت أن تطاع فاطلب المستطاع

س: لوحظ أثناء الاجتياح، باستثناء الحارة الغربية في نابلس ومخيم جنين، أن حجم مقاومة جيش الغزو الإسرائيلي كان ضعيفاً، والاستباحة تجري دون مقاومة، لماذا لم يكن هناك استعدادات لاحتمال وقوع اجتياح؟

ج: لا أستطيع أن أطلب من الشعب وأجهزة السلطة مواجهة غزو الجيش الإسرائيلي، لا أستطيع تحميلهم ما لا طاقة لهم به، والدفاع البطولي الذي جرى في نابلس وجنين ليس بالضرورة أن يحدث في الخليل وبيت لحم ورام الله وغيرها، فالنتيجة ستكون في هذه الحالة مدمرة أكثر، لأنه لا رادع أخلاقياً ولا إنسانياً لدى جيش الغزو الإسرائيلي والقيادة السياسية الإسرائيلية لعدم تكرار ما جرى في نابلس ومخيم جنين.

ولكن للإنصاف لا بد من القول إنه جرى نوع من التصدي في جميع المدن التي تعرضت للغزو، ولكن كل بحسب ظروفه وقدراته، ولا أستطيع توجيه تهمة الخيانة لمن لم يقاوم، لكن بكل تأكيد من قاوم وصمد يستحق لقب بطل، وهو فعلاً كذلك.

وللمزيد من التوضيح، دعني أقول «إن أردت أن تطاع فاطلب المستطاع، فعندما تكون عدة المقاتل وذخيرته بندقية ومشط لا أستطيع أن أطلب منه أن يقاتل عشر دبابات، ويدمرها ويتفوق على مائة جندي، كيف يمكن ذلك؟ إنه طلب رسمي بالانتحار، ونحن لسنا من هواته ولا الداعين إليه».

لا وقت محدداً للإصلاح

س: لماذا تأخر الإصلاح الداخلي الفلسطيني كل هذا الوقت إلى أن أصبح نقطة يتم ابتزاز السلطة والقيادة الفلسطينية بها؟

ج: من المفروض أنه لا وقت محدداً للإصلاح، ففي سياق العمل، أي عمل، سياسياً أكان أم مالياً أم إدارياً أم أمنياً، يجري إصلاح متواصل، فلا توجد ولن توجد وصفة واحدة وجاهزة تصلح لممارسة إدارة الحكم والسلطة- مطلق سلطة في كل زمان ومكان- وهذا ما ينطبق على السلطة الفلسطينية، مع الأخذ في الاعتبار جميع الالتباسات التي رافقت قيام السلطة الفلسطينية، فهي من جهة سلطة، ومن جهة أخرى وارثة لأساليب منظمة التحرير الفلسطينية في نظام الإدارة السياسية والمالية، وهي أيضاً سلطة كاملة في المدن، وإدارية في القرى، ولا سلطة لها على أكثر من ٦٠٪ من الأرض، كل ذلك سيلقي بكل تأكيد بظلاله القاتمة على الوضع الداخلي الفلسطيني، ولا تستطيع أية دعوة للإصلاح تجاهل هذا الواقع الغريب والاستثنائي، وتجاوزه والقفز فوقه.

واستطراداً، من واجبي الاعتراف دون مواربة أن الإصلاح كان مطلوباً وضرورياً قبل انطلاق الدعوات الراهنة له، لكن الوضع العام الذي سبقت الإشارة إليه هو الذي أعاق تنفيذه، فمنذ سنين كان لابد من تغيير وزاري، تغيير في الأجهزة وتغيير جذري في طريقة التعامل. وكنت واحداً من ضمن من قالوا باستمرار: إن الله عندما طلب من الناس عبادته افترض تحقق شرطين، إذ قال «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف»، فعندما لا نوفر الأمن للناس ولا نطعمهم فإن علامة استفهام ستحوم فوق رأس السلطة وجدارتها في قيادة الشعب، وهذا ما حصل فعلاً، من هنا كانت المطالبة بالإصلاح على امتداد السنوات الماضية، ولكن دون جدوى.

والآن، والاجتياح والاحتلال حقيقتان ماثلتان لا مراء فيهما، فقد افتضح أمر الكثير من العورات في طرق وأساليب عملنا، وألقيت أضواء كاشفة على وضعنا الداخلي وانكشف المستور منه، وظهر للعيان حجم الترهل في مؤسساتنا وتخلفها وتخلف أدائها وضعف قدرتها على تحمل الأعباء والأثقال التي ألقى بها الاجتياح دفعة واحدة ودون سابق إنذار، فصار الحديث عن الإصلاح علنياً، وخرج من الغرف المغلقة ليناقش في الهواء وتحت الشمس، ويصبح على ذمة الرأي العام الفلسطيني، وموضوعاً للسجال والنقاش في مختلف دوائر المجتمع الفلسطيني.

بهذا المعنى المشار إليه، فإن الإصلاح ضرورة، وشأن فلسطيني قبل أن يكون إملاء أمريكياً وإسرائيليا، خاصة أن دعوات الإصلاح التي صدرت عن تل أبيب وواشنطن لا علاقة لها بالإصلاح المطلوب فلسطينياً، أو بمعنى آخر إنها دعوات حق يراد بها باطل. غير أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن نتوجس ريبة وخوفاً منها ، ويكون مجرد طرحها من هذه الجهات سبباً لرفضها والإحجام عن القيام بها.

وبإلقاء نظرة فاحصة على أوضاع المؤسسات الفلسطينية فسنجد، على سبيل المثال لا الحصر، أن المجلس التشريعي مضت على انتخاباته مدة طويلة، ولابد من إجراء انتخابات عامة جديدة لتجديد الشرعية الفلسطينية، المجالس المحلية كذلك لم تجر لها انتخابات منذ العام ١٩٧٦، الوزارة مضى عليها خمس سنوات، والوزراء يجلسون في أماكنهم، يفعلون ما يريدون وما لا يريدون وكأن الوزارات ممتلكاتهم.

الأجهزة الأمنية، أيضاً، ثبت من خلال الاجتياح انه لا يوجد بينها أي تنسيق، وتعمها حالة من الفوضى.

س: من المفارقات العجيبة ان دعوات الإصلاح او بعضها، على الأقل، صدرت عن شخصيات وأناس لو نفذ أي إصلاح مهما كان طفيفاً سيكون شرط تنفيذه إقصاءهم من مواقعهم الراهنة، ناهيك عن مجاهرة بعضهم أن الإصلاح المراد تحقيقه هو إعادة صياغة للوضع الفلسطيني بما يتلاءم مع الاشتراطات الإسرائيلية- الأمريكية، ما يرفع علامة سؤال عن ماهية الإصلاح الذي يريدونه. بالطبع هذا لا ينفي وجود دعوات مخلصة لإجراء إصلاح حقيقي يعزز صمود الموقف الوطني ويرمم المؤسسة الفلسطينية بغية القيام بواجباتها الوطنية ؟

لا أستطيع أن أطلب من الشعب وأجهزة السلطة مواجهة غزو الجيش الإسرائيلي، لا أستطيع تحميلهم ما لا طاقة لهم به، والدفاع البطولي الذي جرى في نابلس وجنين ليس بالضرورة أن يحدث في الخليل وبيت لحم ورام الله وغيرها، فالنتيجة ستكون في هذه الحالة مدمرة أكثر.

ج: أعتقد أنه يجب عدم الالتفات كثيراً إلى ما يقوله هؤلاء، فبعضهم يطالب بالإصلاح ظناً منهم أن تلبية المطالب الإسرائيلية والأمريكية تشكل خشبة الخلاص من الأزمة الراهنة، وهناك من يطالب به دفاعا عن نفسه. وهناك من يمني النفس للعودة مرة أخرى لمواقع وزارية، وهناك من يتحدث على لسان وبلغة غيره، أي ليس كل من قال بالإصلاح يريد أن يصلح حقيقة، ولا كل من قال بتحسين الأداء الفلسطيني نواياه طيبة. ولكن الشبهات التي تحوم حول جدية بعض المطالبين بالإصلاح يجب ان لا تدفع المخلصين الحقيقيين لقضية الإصلاح بالاستنكاف عن مواصلة معركة تحقيقه، بما يشمل المؤسسة من حيث المضمون والأشخاص.

الإصلاح لا يعني إنهاء الانتفاضة

س: هل الإصلاح سيطال الانتفاضة، بمعنى أنها يمكن ان تكون إحدى ضحاياه، أي وضع حد نهائي لها بكافة أشكالها ؟

ج: جوابي ببساطة لا، فالانتفاضة احتجاج شعبي وجماهيري على الاحتلال بجميع أشكاله ومظاهره المختلفة، وهي حق مشروع ونضال مشروع، ولكن للشعب حياة يومية، ومتطلبات طبيعية، وبالتالي لا يمكن ان يبقى الناس في الشوارع يتظاهرون، ويلقون بالحجارة، وتتعطل الحياة العامة، ناهيك بالطبع عن معارضتي الشديدة لمشاركة الأطفال والفتيان صغار السن فيها. فهناك على الأقل أربعون طفلاً في رفح قطعت أيديهم بسبب إلقاء الا كواع والزجاجات الحارقة مقابل مبلغ خمسة شواكل تدفع لهم على الكوع أو الزجاجة الحارقة.

س: عنيت بسؤالي عن الإصلاح أن هناك تحليلاً يقول إن الولايات المتحدة الأمريكية اعتلت عرش العالم دون منافس، وعلينا ان نلتحق بركبها، أي على السلطة وضع برنامج سياسي يحقق متطلبات ذلك، وإعلان قطيعة مع الانتفاضة -تطليقها-، ثمة رأي نقيض يقول إن الإصلاح في مجال الانتفاضة يعني وضع برنامج مقاومة طويلة النفس، تحذف من جدول أعماله الأشكال المغامرة والمدمرة وجالبة الاحتلال؟

ج : الاحتلال عدوان ، الاستيطان عدوان ، هدم البيوت عدوان ، الاغتيالات عدوان ، فعندما قابلت شارون قال لي أنتم تمارسون أعمال عنف وإرهاب، أجبته وأنت تغتال كل يوم وتقتل وتهدم البيوت وتحتل وتقصف وتحاصر، لذلك يضطر الشعب الفلسطيني للمقاومة وللقتال، وما دام هناك احتلال ستكون هناك مقاومة ، ولكن أدوات المقاومة وأشكالها ليست أمراً ثانوياً.

وبالعودة إلى متن السؤال، وبخاصة ما يتصل بأمريكا، نحن لا نستطيع تجاهلها، لذلك قلنا وأيدنا عقد مؤتمر دولي وليس إقليمياً، وأيدنا كذلك المبادرة السعودية التي صارت عربية بعد تبنيها من قمة بيروت العربية الأخيرة، وقد رحبنا بها كونها جاءت من السعودية أولاً، من البلد العربي الذي لا علاقة له مع إسرائيل، ومن ثم مضمونها، لأنها تتضمن دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وفيها نص صريح على ضرورة تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ولا أذيع سراً أننا شاركنا في صياغتها وقبلتها القمة العربية، ثم قبلتها أمريكا وأوروبا وقطاع واسع من الرأي العام الإسرائيلي.

إذاً، الحديث يجري هنا عن حل، وليس أي حل، بل حل يقول بالانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وليس الأحياء العربية في القدس، حل يعيد لك أراضيك المحتلة خالية من الاستيطان، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين على أساس قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٤، الذي يقول بالعودة والتعويض على من لا يرغب في العودة.

حسم الازدواجية، نعم، لكن المقاومة حق مشروع

س: ثمة تناقض، أو على الأقل هكذا يبدو، وهو ان لعبة الازدواجية (سلطة وثورة، دولة وحركة تحرر، انتفاضة ومفاوضات) قد انتهت، أو قل استنفذت دورها، وحان الحين لوضع حد لها؟

ج: كان على السلطة وأجهزتها منذ البداية أن تنأى بنفسها عن الجانب الميداني للانتفاضة، وأن لا تقحمها فيما يسمى بمقاومة الاحتلال، وهذا ما حصل في الانتفاضيتن السابقتين، كي يتسنى لها القيام بدورها كسلطة، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر المقاومة والحركة الفدائية التي نظمت في مصر العام ١٩٥٦، إثر العدوان الثلاثي ووقوع قناة السويس ومدنها تحت الاحتلال، كان الشعب يقاتل هناك، والحكومة والجيش لم يشاركا فيها، لأن الجيش المصري آنذاك لم يكن بمقدوره خوض معركة عسكرية، وفي مثل هذه الحالات من الطبيعي أن تتجنب المواجهة العسكرية المباشرة والتقليدية (جيشاً لجيش)، لأن الشيء الوحيد المضمون في مواجهة كهذه هو الهزيمة.

س: هل تعتقد أن هناك مجالاً لقيام السلطة بمهامها في الوقت الذي تكون فيه حركة مقاومة؟ أليست هناك خشية من نشوء نوع من ازدواجية السلطة، وهو ما نراه راهناً بالعين المجردة؟

ج: من حق أي مواطن تصادر أرضه أن يقاوم، فالمواطن الذي يهدم بيته وتصادر أرضه من حقه أن يقاوم.

س: ألا يتناقض هذا مع التزامات السلطة واتفاقاتها.

ج: أنا لا أتحدث عن السلطة، بل عن المواطن، فهو يقاتل هنا دفاعاً عن أرضه وبيته وحقله وحقه في العيش بكرامة، ولا يقاتل في تل أبيب، أما بالنسبة للالتزامات السلطة فالأمر ليس معقداً، سنقول لهم- الإسرائيليين- أنتم تأخذون أرضه وتصادرونها، تدخلون بيته وتهدمونه، وإذا أردتم الأمن والسلام فتوقفوا عن هذه الإعمال العدوانية، وسنتابع مطالبتنا بتطبيق توصيات ميتشيل التي تنص صراحة على وقف الاستيطان بشكل كامل، وغيرها من اتفاقات، والتي لو نفذت لما جرى كل الذي جرى.

وفي هذا السياق، لن تفوتني الإشارة إلى ان الإسرائيليين سيفهمون عاجلاً ام آجلاً، والكثير منهم بات يدرك ويطالب أن ينهى الاستيطان لأنه عبء عليهم، وعشرات المستوطنات ليست لها أية ضرورة، وقد قلت هذا صراحة لوزير الخارجية الأمريكي كولن باول، فقال: هناك حاجة للاستيطان للاستجابة للزيادة الطبيعية، فقلت له: هناك أكثر من ٢٥٪ من المستوطنات الحالية خالية، وهي ممتدة من غرب الأراضي الفلسطينية إلى شرقها، ومن شمالها إلى جنوبها، وهي وسيلة استفزاز وسبب لإشعال الحرائق واندلاع موجات العنف الدموية.

س: إذا استمرت المقاومة فهل هناك ضمانات لوضع كوابح كي لا تتسبب بحالة فلتان على النحو الجاري؟

ج: يجب أن يكون لدى قادة المقاومة وعي تام، كي لا يكونوا مبرراً إضافياً للمزيد من الاحتلالات الاجتياحات، أي عليهم الانتباه لأفعالهم وردود الفعل عليها، وأن يلحظوا المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وما يحدث للسلطة ويلحق بها من خراب ودمار حتى لا تصب مقاومتهم في طاحونة شارون، وبهذا يتآمرون على السلطة من حيث يعلمون او لا يعلمون.

السلطة شبه مدمرة

س: ما هي وسائل السلطة لكبح العمليات الانتحارية التي تذرع بها شارون لاجتياح الأراضي الفلسطينية؟

ج: السلطة الآن في أضعف حالاتها، ويجب أن تقف أولاً على قدميها، وأن تستعيد بعضاً من قدرتها على الأقل قبل أن يكون بمقدورها اتخاذ أية خطوات، أو وضع أية كوابح لهذه العمليات لذلك طلبنا مراقبين دوليين.

س: هل هذا ينطبق على الضفة وغزة؟

ج: على الجميع، الملهمين للعمليات في غزة، ولكن ليست هناك عمليات في غزة.

س: المؤتمر الدولي، الذي يجري الحديث عنه، ما هي مهماته، وصلاحياته، ومن هي أطرافه؟

ج: أولاً فكرة المؤتمر الدولي ما زالت غامضة جداً فحتى هذه اللحظة غير معروف، لا شكله ولا مضمونه ولا مرجعيته، لكننا وافقنا على الفكرة من حيث المبدأ، لكن شارون يحاول الالتفاف على الفكرة، وتخريبها من خلال طرح فكرة مؤتمر إقليمي، والقصد من هذا الطرح أن يبعد الكثير من الإطراف الدولية والعربية المعنية في عملية السلام، ويقبض سلفاً وعلى حساب مختلف الإطراف ثمناً مرتفعاً دون أي مقابل، وأعني هنا بالضبط أنه يريد أن يأخذ ما يحلو له من المبادرة السعودية، وبالتحديد موضوع التطبيع الجماعي مع الدول العربية، دون أن يقدم أية تنازلات للتقدم بعملية السلام، بل أكثر من ذلك يود استثناء سوريا ولبنان من مؤتمره الإقليمي اللتين لهما أراض تحتلها إسرائيل.

بالنسبة للسلطة الفلسطينية يجب أن تكون مرجعيات المؤتمر الدولي، بدءاً من ٢٤٢ إلى المبادرة السعودية وما بينهما، ومن ثم أن يكون واضحاً ميكانيزم المؤتمر وآلياته، والجدول والسقف الزمني له وللمفاوضات، والهدف المفروض أن تصل إليه.

س: يدور الحديث عن عقد مؤتمر لحركة «فتح»، وعن خلافات داخلية، بدليل أن البيانات الأخيرة لكتائب «شهداء الأقصى» و«العودة» صدرت من دون توقيع «فتح»، فهل هناك حالة تمرد؟

ج: لا، موقف القيادة الفلسطينية وقيادة «فتح» أننا نرفض العمليات التي تعلن باسم هذه الكتائب.

س: إذاً فمن يدير هذه العمليات؟

ج: بسبب الفوضى الحالية لا أحد يعرف، ولهذا يجب إعادة تأطير «فتح»، وإذا كانت هناك حاجة لتجديد القيادة يمكن أن يعقد مؤتمر لانتخاب قيادة جديدة، وبناء على النتائج يتم التغيير، وهذا الموضوع من القضايا المطلوبة، لكنه ليس ملحاً في اللحظة الراهنة، لذلك فالأصوات التي تنادي بإضافة بعض الأعضاء الجدد للجنة المركزية والمجلس الثوري لا تمثل حلاً سليماً، هناك حاجة للتغيير والإصلاح الجاد، وهناك قيادات بليت مع الزمن، دعونا نغير.

إصلاح الجميع

س: هل تعتقد أن ما ينطبق على «فتح» ينطبق على باقي